حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٨٥) ٢٠١٥/٠٣/٢٩ م | www.al-badeel.org | Issue (185) 29/03/2015

المواجهة المفتوحة من سورية إلى اليمن

حسام ميرو

ثمة نقطة رئيسة في تصاعد وتيرة الأوضاع في اليمن، وتتمثل هذه النقطة بإعلان صريح ومباشر من قبل المملكة العربية السعودية بفتح المواجهة مع إيران، وهو ما يشير إلى تطور نوعي في مجمل المواجهة السعودية ومن ورائها دول الخليج مع إيران، فبعد أن حاولت السعودية تجنب مثل هذا الخيار بدا أن إيران لا تريد أن تتراجع في مد نفوذها، وتجاهل مصالح دول المنطقة، وعدم الإسهام في حل المآزق الممتدة من دمشق إلى صنعاء.

إيران التي تفاوض الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، على ملفها النووي، وسّعت من إطار انخراطها في المنطقة بشكل مستفز، محاولة استثمار الأوضاع الهشة في غير بلد عربي، وغض إدارة أوباما النظر عن أفعالها، وهو ما فهمته إيران على أنه فرصة تاريخية لتوسّعها الإمبراطوري، في ممارسة فظة لفكر سياسي غير عقلاني، لا يأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن تنتجه سياساتها من ردود أفعال وتحالفات لم تكن ممكنة من دون شعور العديد من دول المنطقة بأن الخطر الإيراني لن يقف عند حد.

هل اعتقد صانعو السياسة في ظهران، وخصوصاً في قيادة الحرس الثوري، أن السعودية ودول الخليج هي أضعف من أن ترد على الاستباحة الحوثية لكامل اليمن، وفرض نفوذ إيراني يهدد الأمن القومي للسعودية التي تشارك اليمن حدوداً تصل إلى أكثر من 2000 كلم؟.

حاولت إيران الاستثمار في فوضى المنطقة، فمنعت قيام نظام سياسي متوازن في العراق، عبر دعم أكثر الأطراف تشدداً وطائفية، ودافعت عن بقاء المالكي في سدة السلطة التنفيذية، من دون إبداء أي مرونة في تفهم مطالب سكان الأنبار، وهو ما ترافق مع انتشار واسع للفساد في البنى الحكومية، وضعف مقصود لمؤسسة الجيش التي كان يمكن لها أن تلعب دوراً موحداً للمسألة الوطنية.

وفي سورية لم تسمح إيران بتغيير نظام الأسد، وبلورة حل سياسي يأخذ مصالح مختلف مكونات الشعب بعين الاعتبار، ولا يغفل في الوقت نفسه بضرورة توازن المصالح الإقليمية في سورية، وتقليل مخاوف دول المنطقة من سيطرة مطلقة لإيران، وإذا أضفنا إلى ذلك، منع أي عملية سياسية في لبنان تحوّل حزب الله إلى حزب سياسي طبيعي، وإخراج السلاح من قواعد العمل السياسي والوطني.

وفي الوقت الذي كانت فيه دول المنطقة تعيش في حالة تناقض فيما بينها، بعد ثورات "الربيع العربي"، وتراجع القيمة الموضوعية ل "الهوية" العربية، أتى التمدد الإيراني ليخلق عصبية من طبيعة طائفية "سنية" لمواجهة طائفية "شيعية"، راحت تعبّر عن نفسها من خلال أشكال متعددة، وليخلق شبكة تضامن جديدة على أساس أن التناقض مع إيران هو تناقض وجودي، يستوجب من دول المنطقة، وخصوصاً دول الخليج، أن تتجاوز تناقضاتها البينية، أمام تهديدات الخطر الإيراني الذي يبدو أنه لا يرسم حدوداً لتوسّع نفوذه.

المؤكد أن الخطوة الخليجية في اليمن هي ثمرة تحالفات تشكلت على ضوء عدم القدرة على تحمل المزيد من التمدد الإيراني، وسيتمخض عنها تطورات سريعة على عدد من الساحات المشتعلة، من أجل توجيه رسائل قوية لطهران حول مدى جدية التحرك الخليجي، ومدى إصراره على وقف النفوذ الإيراني، والإفصاح عن إرادة كبيرة في خوض المواجهة، وهو ما سيضع إيران أمام خيارات محددة، فإما الاستمرار في المواجهة، وإما التفاوض على شكل النظام الإقليمي الجديد.

بالطبع لن يكون بالإمكان تصور عودة سريعة للسياسة الإيرانية إلى مدار العقلانية، والاعتراف بأنها مضت أكثر مما يمكن للأخرين أن يقبلوا به، لكن، كلما تأخرت طهران في مراجعة حساباتها الاستراتيجية في المنطقة سيكون عليها أن تدفع ثمناً أكبر، وستجر المنطقة إلى سنوات من الفوضى، وهو أمر يتناقض مع مصالح إيران نفسها، كما أنه سيكون مكلفاً للجميع، ومن الأفضل أحياناً القبول بنصف انتصار ونصف هزيمة، لكن هذا الأمر مقبول في تفكير الحكماء وعرفهم، وعسى أن لا تكون إيران قد خسرت ما بقي لديها من حكمة.

معركة إدلب والمآلات العسكرية والسياسية

عصام عطا الله

توقع الجميع بعد تحرير وادي الضيف، ومعسكر الحامدية أن يشنَّ الثوار هجوماً نوعياً وعنيفاً آخر على مواقع النظام في محافظة إدلب، لكن التكهنات اختلفت حول الهدف، وتأكد هذا التوجه عقب تشكيل "جيش الفتح" الذي يضم أبرز الفصائل الثورية في محافظة إدلب، جبهة النصرة، أحرار الشام، جند الأقصى، فيلق الشام، فيلق الحق، أجناد الشام، جيش السنة، وقد تزامن ذلك باندماج صقور الشام وأحرار الشام تحت مسمى أحرار الشام الإسلامية، وكان ذلك مؤشراً واضحاً على بدء عمل كبير في المحافظة.

وتعد محافظة إدلب محررة باستثناء مدينة إدلب والفوعة وكفريا، إضافة لأريحا وجسر الشغور مع بعض النقاط العسكرية مثل مطار أبو الظهور، ومعسكر المسطومة، والقرميد الذي انشق عدد من عناصره مؤخراً، وسلموا أنفسهم للثوار، وقد كان الهجوم على إدلب المدينة منظماً وعنيفاً مما أربك قوات النظام، وجعلها تتخبط، وتخسر أغلب مواقعها الدفاعية بزمن قياسي، ويرجع القادة العسكريون سر التقدم للتمهيد الناري الكثيف بالسلاح الثقيل، وتحقيقه إصابات دقيقة للأهداف، إضافة للعمليات الاستشهادية التي زلزلت القوات الحكومية.

وتمّ في أول يومين تحرير معظم الحواجز باستثناء حاجزين، يقول أبو حسن وهو قيادي في الجيش الحر: "تعمدت الفصائل المهاجمة بداية ترك بعض الحواجز حتى نترك فرصة لقوات النظام بالهرب، وكي تحجم عن الاستبسال في القتال، مما يمهد الطريق أمامنا لدخول المدينة وتحريرها"، كما أنّ الهجوم تمَّ من عدة محاور وجهات لتشتيت قوات النظام، ومنعها من التركيز، وحشد قواتها في نقاط معينة، فبدأ الهجوم من الجهة الغربية بعملية استشهادية، ومن الجهة الجنوبية على حاجز القلعة، ومن الجهة الجنوبية الغربية على حاجز "عين الشيب"، ومن المدخل الشرقي على "مكتب الدور" والمنطقة الصناعية، كما تمّ قطع خطوط الإمداد عن مدينتي الفوعة وكفريا الموليتين.

ويترتب على تحرير المدينة في حال نجاحه نتائج كبيرة سياسياً، وأمنياً، وعسكرياً، وإعلامياً، فمن الناحية السياسية سيضعف موقف النظام وحلفائه، إذ سيكون مؤتمر موسكو2 أفشل من سابقه، يقول الناشط أبو أحمد الحلبي: "سيعقد موسكو2 على سمفونية هزائم النظام في الجنوب "بصرى الشام" وفي الشمال "رتيان وحردتنين" وفي إدلب المدينة" إذ ستصبح محافظتين كاملتين تقريبا خارج سلطة النظام، ما يعني أنَّ المستقبل السياسي للنظام في سورية مسدود، كما تسهم انتصارات الثوار في وأد خطة دي ميستورا.

ويذكر أنه بعد تحرير معظم محافظة إدلب تحولت إدلب المدينة لخزان بشري لشبيحة المحافظة الذين عاثوا فساداً في المدينة، وبثوا الرعب في صفوف المدنيين، يقول أبو يوسف من مدينة إدلب : "لم نعد نجرؤ على الذهاب إلى المدينة خشية أن يتعرف علينا أحد الشبيحة، ويلفق لنا تهماً لا أساس لها من الصحة من باب الانتقام والحقد" ، كما سيكون مصير هؤلاء الشبيحة درساً لرفاقهم الآخرين الذين باعوا أهلهم ووطنهم.

وقد أدى تقدم الثوار لانقسامات وصراعات بين الشبيحة أنفسهم، وبينهم وبين القوى الأمنية الحكومية من جهة أخرى، إذ رفض شبيحة الفوعة وكفريا بداية مساندة شبيحة إدلب، وحصل الأمر ذاته مع شبيحة اللاذقية الذين رفضوا الأوامر بالتوجه نحو إدلب، ناهيك عن تهديد زعماء الشبيحة في إدلب قوات الأمن بالانسحاب من المعارك ما لم يتم دعمهم.

وستكون خسارة إدلب من الضربات القوية التي يتلقاها إعلام النظام، وستفضح كذبه، ولا سيما أنَّ إعلام النظام يروج لتعرض "الإرهابيين" لخسائر فادحة، بل أوضح محافظ إدلب خير الدين السيد لوكالة الصحافة الفرنسية أنَّ "الإرهابيين" لن يتمكنوا من التقدم قيد أنملة داخل المدينة. وتابع بالحديث عن حرية الحركة في المدينة، ونافياً أن تكون المدينة محاصرة، بل ذهب للقول بأنه بإمكان الناس الدخول والخروج لكنّ الأهالي يرفضون مغادرة المدينة، ويشاركون في الدفاع عنها.

أما الأهمية الرئيسة والاستراتيجية لتحرير المدينة فتكمن في النتائج العسكرية الكبيرة، ولا سيما إذا تدحرجت كرة الانتصارات، فمتابعة الثوار طريقهم بعد تحرير المدينة نحو أريحا وجسر الشغور سيفتح الطريق نحو اللاذقية، ويقطع الإمداد بين الساحل والشمال السوري في حلب، ويؤكد محللون عسكريون أنَّ السيطرة على المدينة تعني سقوط "الفوعة وكفريا" الموليتين للنظام، ولا سيما بعد تحولهما لمعسكرين للقوات الإيرانية والميليشيات الشيعية، وقد باتت المدينتان محاصرتان بعد فصلهما عن إدلب، وينسحب الأمر ذاته على ما تبقى للنظام من قواعد عسكرية في مدينة إدلب، فقطع خطوط الإمداد والهزيمة النفسية يعني سقوطهما عسكرية، وهنا سيحرم النظام من قواته النارية التي أذاقت المدنيين الويل بقصفها العشوائي للمدن والبلدات السورية المجاورة لهذه القواعد.

وسوف يترتب على ذلك نتائج عسكرية قد تشمل الشمال السوري كله، إذ ستسهم المعارك في حال تقدمها بالمساعدة في قطع طريق النظام نحو حلب، ما يمهد لتحرير الشمال السوري كاملاً، يقول الناشط أبو أحمد الحلبي: "نجاح الثوار في السيطرة على محافظة إدلب كاملة سيؤدي لتحويل قوات النظام من قوى مُحاصِرة إلى قوى محاصَرة، وسيعطي دفعاً معنوياً كبيراً للثوار في الشمال". ومن ناحية أخرى يرى مراقبون أن هذه التطورات في ظل الوضع الإقليمي، وانطلاق عملية "عاصفة الحزم" قد تدفع لفرض حظر جوي في الشمال السوري، وتأمين حماية دولية للمدنيين.

ويستبعد الناشطون الميدانيون أن يكون لسيطرة الثوار انعكاسات سلبية على مدينة إدلب ومستقبل سورية، ويؤكدون أنَّ الشائعات التي تتردد حول نية جبهة النصرة إعلان إمارة إسلامية تضاهي خلافة البغدادي عار عن الصحة، يقول ناصر عنصر من أحرار الشام: "الهدف من هذه الشائعات بث الفتنة في صفوف الثوار، وتلميع صورة النظام، كما أنَّ النصرة تمتلك وعياً سياسياً بخلاف تنظيم الدولة" كما أنه من الظلم نسبة الانتصارات لجبهة النصرة دون سواها، فجيش الفتح يضم كثيراً من الفصائل الثورية والإسلامية، وتمثل حركة أحرار الشام قوة ضاربة في هذا الجيش، ولم يثبت حتى الآن انفراد جبهة النصرة بقرارها دون الرجوع للفصائل العاملة على الأرض، يقول المحامي سمير من ريف حلب: "حتى الصراع الذي جرى بين جمال معروف وجبهة النصرة سبقه تنسيق من وراء الستار بين كثير من الفصائل، بل كان هناك مشاركة من قبل بعض هذه الفصائل بعيداً عن الإعلام".

وأعطت النصرة عدداً من المؤشرات تؤكد فيها أنها لن تقف في وجه خيارات الشعب السوري، ويرى آخرون أنَّ الفتاوى التي أصدرتها جبهة النصرة نفسها خلال صراعها مع تنظيم الدولة تمنعها من اتخاذ هذه الخطوة، فقد اتهمت النصرة تنظيم الدولة بتعطيل الجهاد في بلاد الشام، وإعلانها إمارة إسلامية ولا سيما في هذا الوقت سيصيب الثورة في مقتل.

ويرجع مراقبون هذه المخاوف للخيط الإسلامي الجامع بين هذه الفصائل، وانسجامها فيما بينها، غير أنَّ ذلك الانسجام لا يعني بالضرورة رفض الآخر، والتنكر لقيم الثورة السورية بالحرية والعدالة، وربما يؤكد البيان الذي وجهه الشيخ المحيسني هذه الحقيقة، إذ أكد على الحفاظ على الجميع ولو كانوا من طائفة أخرى مالم يحملوا السلاح، وأن النصرة وإن استطاعت السيطرة على الأرض في مناطق في سورية فإنها مرحلية لا تدوم، فالشعب الذي اسقط هيبة الأسد سيسقطها، وتعتبر مشكلة ما بعد الأسد ممكن معالجتها.

الثورة السورية انتصرت ! فماذا بعد ؟

فراس داده

عرّف كثير من الباحثين الثورة بأنها انتفاضة شعبية تستهدف إحداث تغييرات جذرية، في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

وإذا تناولنا الثورة السورية انطلاقاً من هذا التعريف ، سنرى أنها تحقق كل شروطه وتنجز كل متطلباته ، فمن حيث المبدأ تعتبر الحركة التي قامت في منتصف آذار من العام 2011 بمثابة انتفاضة شعبية حملت فيها العديد من أطياف الشعب في كل يوم جمعة من كل أسبوع ، صفة الحراك الشعبي الذي يطالب بإسقاط النظام انطلاقاً من مسلمات مشتركة ، تنادي بالعيش المشترك والمساواة بين أبناء الشعب السوري ، وتخون القتل والعنف في تلك الفترة ، وإذا ما نظرنا إلى أن العنف في بدايات الثورة كان مقتصراً على النظام و أجهزة الأمن التابعة له سنجد مدى نقاء تلك الانتفاضة الشعبية ومقدار سمو مطالبها ابتداءً ، من حيث أنها حركة طالبت بالتغيير السلمي والعيش المشترك والوطن كحاضن للجميع .

نعم لقد نادت الثورة السورية منذ البداية في جميع المدن السورية من دون استثناء بإسقاط النظام من خلال المقولة الجماهيرية المشهورة "الشعب يريد إسقاط النظام» ، فهل حققت الثورة السورية أهدافها الخاصة ، والتي تعتبر عموما أهدافاً تسعى إليها كل الثورات على اختلاف منابتها ؟

إنّ المراقب اليوم للشأن السوري وما آلت إليه الأمور في سورية سيسلم أن لا نظام يحكم في الوقت الحالي ، فبقايا تلك العصابة التي تحكم الحدود الضيقة للعاصمة السورية من غير الممكن تسميتها بالنظام الحاكم لسورية، لأنه ووفقا لكثير من الدراسات والتقارير العالمية والإقليمية فإن نظام الأسد لم يعد يسيطر على أكثر من 40 بالمئة من مساحة سورية ، فضلاً عن أن تلك المساحة الضيقة التي تقع تحت سيطرته فإنه لا يستطيع أن يحقق الأمن لسكانها، ناهيك عن أن تلك العصابة باتت وبشكل واضح للقاصي والداني تتصرف بمنطق العصابات التي ينصب جلّ اهتمامها على جمع أكبر قدر ممكن من الأموال قبل أن تصبح عاجزة عن ذلك ، كما أن النظام نفسه بات يعلم أنه لم يعد أكثر من ورقة تهدف من خلالها إيران لتحقيق شروط أفضل في مفاوضاتها من أجل السيطرة على المنطقة والتوسع على حساب السلم الأهلي لشعوبها. وبالطبع فإن نظام الأسد عجز طيلة أربع سنوات عن فرض واقع سياسي يحقق له شروط الوجود الفعلي كنظام حاكم لسورية، فهو لم ولن يستطيع إعادة عقارب الساعة إلى ما وراء آذار 2011 .

أما من الناحية الاقتصادية ، فنظرة سريعة إلى المؤشرات الاقتصادية من قيمة العملة السورية وحجم الناتج الإجمالي، ناهيك عن العلاقات الاقتصادية بين فئات المجتمع السوري، سنجد أن اقتصاد النظام انهار دون أدنى أمل في عودته من جديد، فاليوم تتركز جل فعالية النظام الاقتصادي للأسد في حدود ما ينفقه على العمليات العسكرية التي يقوم بها بقايا جيشه المتهالك وعصابات الشبيحة، علماً بأن ذلك الجيش لا يسيطر على كل المساحة المسماة بمناطق النظام، لأن المليشيات الطائفية المستوردة من إيران ولبنان وشتى بقاع الأرض هي من يساعده في تحقيق نسبة 40 بالمئة المذكورة آنفاً .

أصبح من الصعب الحديث عن بنى اقتصادية يملكها نظام الأسد ، فلا أيديولوجية تحكم علاقات النظام إلا المصلحة التي تتميز بها غالباً عصابات المافيا، ولا محاصيل استراتيجية من شأنها فرض أمن غذائي لمناطق سيطرته، كما أن كل الصناعات التي كانت مزدهرة في السابق بحثت لنفسها عن بلدان أخرى تستطيع فيها الحصول على الاستقرار الذي تنشده رؤوس الأموال .

أما المجتمع السوري، بات يتميز بعلاقات مختلفة تماماً عن تلك التي كانت قبل الثورة، فمع ملايين اللاجئين خارج الوطن وداخله، وأصبحت تلك العلاقات محكومة بمنطق الأزمة التي تعتقد مجمل الشرائح الاجتماعية اليوم أنها إلى تغيّر، وأن السمة المؤقتة ستكون المنطق الذي تتميز به العلاقات بين سائر طبقات المجتمع، إضافة إلى ظهور أمراء الحرب في جميع الأطراف المتحاربة، ولهذا أصبح الحديث عن المجتمع السوري المعروف سابقاً ضرباً من الغباء .

من دون أدنى شك فإن من يعتقد بأن نظام الأسد ما زال يحكم فهو واهم، فالمملكة التي أسسها حافظ الأسد لم تعد موجودة، وكل ما بقي من نظام الدولة هو تلك العصابة التي تؤمن أن نهايتها هي مسألة وقت لا أكثر وأن ما تقوم به من مجازر لا يرتجى منه إلا تأمين ملاذ آمن لمن بقي حياً من الدائرة الضيقة لبشار الأسد .

أمّا وقد تغير وجه سورية بعد الثورة، واستحالت عودة النظام السابق بتفاصيله لحكم البلاد من جديد، فأين تتجه سورية اليوم، وقد عمّ الخراب أرجائها، وانتشرت المجموعات المسلحة التي تخدم كل منها مصلحة دولة من الدول على حدا، ناهيك عن عصابات النهب والسرقة التي وجدت في الفوضى مناخاً خصباً لتجميع الثروات، والنفس الطائفي الذي تستنشقه الأطراف المتحاربة على الأرض السورية؟.

اليوم، بعد أن أصبح السلاح هو صاحب الصوت الأعلى واليد الطولى في البلاد، فأيّ مصير ينتظر سورية ؟ .

لست حالماً إن قلت بأن الدولة الديمقراطية بمبادئ المواطنة والمساواة والاتفاق على الحكم هي ما ينتظر سورية على المدى البعيد ، فما كان يمنع سورية من الوصول إلى تلك النقطة هو نظام مستبد يزرع الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وعقد اجتماعي حقيقي يكون ناتج تطور طبيعي وانصهار ضروري لمكونات المجتمع السوري.

إن نظرنا لحال الدول الديمقراطية، لوجدنا أن معظمها توصل إلى الشكل الحالي بعد سلسلة من المتغيرات التاريخية والأزمات الاقتصادية والحروب الأهلية التي خلقت شعوراً جمعياً لدى مختلف أطياف المجتمع بأن الدولة الديمقراطية ستكون الملجأ الوحيد في ظل تضارب المصالح وتصارع الإرادات، وأن المواطنة هي الميزان العادل والأمثل الذي ستحتكم إليه الفئات المتحاربة، تلك العوامل هي ما سيخلق عقداً اجتماعياً يقوم على أساس المصلحة الجمعية لأفراد الدولة التي تشبع حتماً مصلحة فردية لكل مواطن على حدة ، وتحافظ على مكونات الدولة بتسيّد السلطة المنبثقة عن أبناء الوطن، كل الوطن، أمن البلاد .

ولعلّ الحرب القائمة في سورية ماهي إلا تلك المقدمات الضرورية والحتمية لظهور الوعي الجمعي لدى أبناء المجتمع السوري بالعقد الاجتماعي الجديد .

عاجلاً أم آجلاً سيؤمن السوريون بأنه لا حل في سورية إلا بالديمقراطية باعتبارها المعيار الوحيد القادر على وضع حد للمآسي القائمة في سورية بعيداً عن وجود قوة معينة قادرة على الانتصار،

ولعلّ الثورة السورية بهذا المعنى تختلف اختلافاً جذرياً عن الثورات الحزبية التي يجتمع فيها مجموعة من أصحاب الفكر الأيديولوجي المشترك ويقومون بانقلاب على البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في وقتهم بغية تطبيق فكرهم الحزبي على كافة مفاصل الدولة .

لحسن الحظ، فإن الثورة السورية لاتشبه تلك الثورات في تحزبها أو وحدة قياداتها، ولأننا بالنظر لمآلات الثورات من ذلك النوع سنجد نتائج كارثية، ولعل الكوارث التي رافقت الثورة الشيوعية في كل من روسيا والصين لهي خير دليل على فشل تلك الثورات.

وبالعودة إلى الواقع السوري فإن العوامل المذكورة أعلاه والتي يرتجى أن تؤدي إلى دولة السوريين المنشودة ،لابد أن يسبقها اتفاق دولي على رفع القوى الإقليمية والدولية يدها عن سورية والكف عن توجيه كل منها لدفة الحرب الدائرة بما يخدم مصالحها وذلك سيكون انطلاقاً من كونه ضرورة حتمية لتفادي حرب إقليمية مقبلة في حال عدم عودة كل طرف إلى حدوده .

وبالنسبة للخراب الذي عمّ البلاد فإن سورية عبر تاريخها الطويل قد أصيبت بما هو أشد منه ، وعادت بفضل إرادة الحياة المتأصلة في ثقافة السوريين العريقة، أما الخراب الذي أصاب النفوس فلعلّ العدالة الانتقالية كفيلة بإعادة الوئام والسلام بين أفراد المجتمع السوري.

«عاصفة الحزم" وأوهام التدخل الخارجي في سوريا

باسل أبو حمدة *

أنعشت «عاصفة الحزم»، التي يمكن اعتبارها الذراع العسكرية للمبادرة الخليجية على الجبهة اليمنية، بعض من ذلك التفاؤل المفقود في الحزم الخارجي على جبهة الربيع العربي السورية، وأعادت الرهان على العامل الخارجي والتدخل العربي أو الأجنبي أو كليهما معا إلى الأذهان، ودفعت به إلى السطح من جديد بين أوساط المعارضة السورية في ظل حالة غير مسبوقة من الاستعصاء السياسي والعسكري، الذي طال أمده، ليس بالمعني الزمني فحسب، وإنما لجهة تتطاول الجرح السوري واتساع رقعته التي باتت تغطي البشر والحجر والشجر وسائر مفردات حياة مواطن ومجتمع سوري أصبحا بدورهما كمثل الغريق الذي يتعلق بقشة قد تنتشله من جحيم نظام الاستبداد، بعد أن حجبت المياه القذرة بينه وبين رؤية مكامن الفرق بين تجربته وتجارب محيطة حظيت بذلك النوع من التدخل الحازم في دول الجوار البعيدة منها والقريبة علما بأنها جلية أمام الجميع.

لكن ما يجري على أرض اليمن المنكوب يقدم درسا على قدر كبير من الأهمية يفوق مسألة التعلق بحبال الهواء لدى البعض، وخاصة في الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية، الذي سارع بالدعوة إلى مد تجربة التدخل الإقليمي في اليمن إلى أراضيه، عساها تكسر دائرة الاستعصاء الفتاكة فيها، فإذا كان النظام الرسمي العربي وبعض حلفائه الإقليميين قد نزلوا عن السلم درجة وأخرجوا أنفسهم، ولو ظاهريا، من بين فكي مصيدة الإرهاب وإيران، التي حصدت بالجملة تطلعات الشعوب العربية في التغيير السياسي والديمقراطية، ووضعتها، في أحسن الأحوال، في ذيل قائمة الأولويات، وأبقت على أنظمة الاستبداد وأعادت إنتاج بعضها، وحسموا أمرهم ،متأخرين جدا، وقرروا وقف الزحف الإيراني في منطقة الخليج العربي بقوة السلاح، فإن على المعارضة السورية أن تقرأ المشهد بصورة أعمق وأن تغلق الزوايا الأربع لمربع التغيير المتمثلة في الوطنية والثورية والديمقراطية والمدنية، التي تعكس أبعاد نجاح أي تجربة للتغيير السياسي، مع إعطاء أهمية خاصة للبعد الثوري، والقطع مع الماضي، وضرب أركان النظام الاستبدادي وتجريده من مكامن قوته، حتى لا يعود بعد إسقاطه للانقضاض على التجربة الديمقراطية، وهذا يتطلب إعادة بناء المكونات المدنية والسياسية السورية من منظور وطني يضع البيئة السياسية الاقليمية والعالمية في خلفية المشهد، ولا يعوّل عليها بوصفها العامل الأساس الحاسم في وصول التجربة إلى بر الأمان.

قد يقول قائل إن هذا الطرح قد أصبح من مفردات الماضي، وأن لغة الميدان قد تجاوزته، وأن شراسة الأحداث وتغول ظاهرة التوحش قد سحقته في طريقها في العديد من تجارب الربيع العربي، بيد أنه لا يزال يشكل عاملا حيويا ومجالا رحبا للعمل السياسي والمجتمعي في التجربة السورية، كونها لا تزال تتلمس طريق المستقبل، خاصة في لحظة ارتفاع منسوب عقد المنتديات والمؤتمرات الساعية، بطريقة أو بأخرى، لإيجاد تسوية سياسية لحالة سورية لن ترى النور في ظل تأرجح جغرافيتها السياسية بين عواصم عربية وعالمية لها أجنداتها المشبوهة الخاصة، القاهرة وموسكو، ذلك أن أي تسوية أو حل سياسي لا يأخذ تلك الركائز الأربعة لن يكتب له النجاح، هذا إذا أحسنا النوايا والمقاصد التي تتحرك على أساسها تلك العواصم غير المعنية في ترتيب البيت الداخلي السوري المعارض، أو غيره إن لم تكن تساهم في تفتيته وتشتيته، من خلال اعتمادها مبدأ الانتقائية في تمثيل الجانب المعارض، ومبدأ الثبات في تمثيل النظام، في مشهد يفترض المرونة والحركة والتنوع، ويعكس مكونات الخارطة السياسية القائمة ولا يغفل، في الوقت نفسه، ما يفترض أن تكون عليه في المستقبل السياسي لسوريا، ولو في حدود مقبولة تستجيب لرؤى وتطلعات المجتمع السوري، الذي لم يكتمل مخاضه السياسي بعد، ولم تتكشف بعد ملامح ممثليه المستقبليين المعبرين عن إرادته في التغيير السياسي.

لا بأس ولا ضير في أن يتحول الصراع في اليمن، ولو ظاهريا وجزئيا، من صراع بين قوى التغيير وبين فلول النظام البائد وقوة طائفية بامتدادات إقليمية إلى صراع بين النظام الرسمي العربي وبين تحالف الرئيس اليمني المخلوع والحوثيين، ذلك أن ذلك يشكل معطى جديدا في مشهد الحراك السياسي اليمني والعربي، من شأنه تخفيف ذلك العبء الكبير الواقع على عاتق قوى التغيير، التي من المؤكد أنه بات في وسع أطرافها أن تلتقط أنفاسها إلى حد ما، وأن توظف هذا المعطى في تعزيز حضورها على المستويين المحلي والعالمي، لكن بعيدا عن أوهام الحسم من الخارج، التي سجلت فشلا ذريعا وأفضت إلى نكبات وكوارث سياسية في غير تجربة من تجارب الربيع العربي، وذلك يتطلب إعادة ترتيب سلم الأولويات من منظور وطني، يعيد للمجتمع المدني ألق بدايات الثورة السورية المعاصرة من خلال تدوير الزوايا الأربع لمربع التغيير، الذي يحتل مطلب رحيل النظام بأركانه كافة، واقتلاعه من جذوره، مركز الصدارة فيه، ويشكل رأس حربة عملية التغيير السياسي برمتها.

نقول لا بأس، ولا نحزم الأمر، ونعود إلى حشر أنفسنا في متاهة التعويل على الخارج وعلى المحاصصات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية، لأن لقاء بعض الإرادات السياسية في التعاطي مع الشأن اليمني، وتشكيل التحالف العشري هناك، لا يعدو كونه مظهرا طارئا على المشهد المعبر عن إرادات أخرى على المقلب الآخر منه مسؤولة أمام التاريخ عن مشروع التغيير السياسي، الذي لن يستقيم ويستوي إلا إذا اشتغل أصحابه الشرعيين على تظهير الصورة على حقيقتها، لجهة فضح ذلك التحالف العضوي الخفي الذي يجمع ما بين أنظمة الاستبداد والقوى المتشددة، التي لطالما توالدت الواحدة من رحم الأخرى في تجارب لا تزال طازجة في الذاكرة لشعوب المنطقة، بدءا من التجربة الجهادية في أفغانستان وليس انتهاء بالتجربة الحوثية في اليمن مرورا بالتجربة الداعشية في العراق وسوريا.

كاتب فلسطيني

صناعة الإرهاب لإعادة إنتاج الأنظمة

فيكتوريوس بيان شمس

أثارت تصريحات وزير الخارجية الأميركي جون كيري، والتي جاءت بالتزامن مع الذكرى الرابعة للثورة السورية، عاصفة من ردود الأفعال الشعبية المستنكرة، إذ صرّح الرجل أنه: «لا بد من التفاوض مع بشار الأسد لإنهاء الحرب في سوريا». وفي تصريح آخر قال: «من دواعي سروري مشاركة الرئيس أوباما بتهنئة كل من يحتفل بعيد النوروز في العالم. من آسيا والقوقاز إلى الخليج الفارسي والولايات المتحدة». تصريحات كيري لا تعبّر عن رأيه الشخصي، حتى وإن حاول بعض الإعلام ترقيع المأزق. فالنظام الأميركي نظام «رئاسي»، للرئيس بحسب الدستور الأميركي أن يعيّن ما بين (7) إلى (13) مساعداً لمعاونته على تطبيق سياساته ورؤاه، ويطلق على مساعدي الرئيس اصطلاحاً تسمية «وزراء»، يحق للرئيس منفرداً تعيينهم وإقالتهم من دون الرجوع لأي جهة أخرى كالبرلمان بغرفتيه «الشيوخ» و «النواب»، وهذه واحدة من أهم مميزات هذا النظام، على خلاف الأنظمة الأخرى، «البرلمانية»، كما في بريطانيا، و«شبه الرئاسية» كما في فرنسا، والتي تشترط كسب ثقة البرلمان للاعتراف بشرعية الحكومة.

يعني هذا أن كيري بحسب التسمية القانونية الدستورية هو «مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية»، واستطراداً فإن هذا يعني أنّه لا يستطيع العمل إلا ضمن الخطوط التي تحدّدها قيادته المباشرة. على ضوء ذلك يمكن ببساطة استخلاص أن ما قاله كيري لم يكن زلّة لسان، أو رأياً شخصياً، سواء بما خص «الخليج الفارسي»، أو «التفاوض مع الأسد»، والذي «لا بد» منه حسب تعبيره الذي نشره موقع وزارة الخارجية الناطق بالعربية على موقع «تويتر». مع أن المعلومات المتوفرة عن حياة كيري الشخصية تقول أنّه على علاقة نسب بعائلة ايرانية قريبة من النظام في طهران، وأن ابنته «فانيسا» متزوجة من طبيب ايراني، أنجبت منه ابناً، هو حفيد وزير الخارجية الأميركي، وأن هذا الطبيب على صلة مباشرة بالقيادة الإيرانية.

لكن التصريح الأول المتعلّق بالتفاوض من نظام الأسد بحاجة لتفنيده، ومحاولة فهمه قبل الوصول إلى نقاش التصريح الثاني، إذ أن التصريحين مرتبطين ببعضهما، حيث لإيران، ودورها الخطر في المنطقة، وملفّها النووي، والمفاوضات الجارية بشأنه، صلة وثيقة بذلك. من الذي سيتفاوض مع نظام بشار الأسد؟ "المعارضة" أم الأميركان أنفسهم؟. إذا كان المقصود هو "المعارضة"، فهذا يطرح سؤالين آخرين: لماذا تقرّر أميركا أن على "المعارضة" أن تفاوض النظام؟ والسؤال الآخر هو: هل تستطيع أميركا فرض قناعاتها على "المعارضة" بمختلف أطيافها، أم أنّها تقصد فئة معينة، عليها الالتزام بالتوجيهات الأميركية، وبالتالي التفاوض مع النظام إذا رغب الأميركان بذلك؟.

جدير بالذكر هنا، أن بشار الأسد في أولى ردود فعله على تصريحات كيري، والتي بثّها التلفزيون الإيراني، قال: "ما زلنا نستمع لتصريحات وعلينا أن ننتظر الأفعال وعندها نقرر". بغض النظر عن تصريحات الأسد، والتي تكشف عن مدى نفعية النظام، وتسلّقه، واستعداده للتحاور مع «الشيطان» في سبيل البقاء، أغلب الظن، أن الإجابة على هذه التساؤلات تكمن في مكان آخر. من الإجابة على سؤال: ماذا يريد الأمريكان؟ من هنا يبدأ البحث عن الإجابة. والصورة باختصار هي التالية: تناقضات اجتماعية حادّة تسببت بها السياسات المافيوية للأنظمة العربية المتماشية والمتماهية مع المصالح الغربية عامّة، والأميركية خاصة، ثم عندما انفجرت على شكل ثورات، كان من الضرورة بمكان، ابتكار وسائل الهيمنة عليها، لإعادة إنتاج النظام الرسمي العربي، وإن بأشكال أخرى. كيف ذلك؟ ابتُكر الإرهاب المنظّم ليلعب دورين: التشويش على مطالب الشعوب، بحرف الثورات عن اتّجاهها الصحيح، بممارسة أبشع أشكال القتل والإجرام، فكان «داعش» وأشباهه. ولإعادة إنتاج الأنظمة، كأنظمة تعمل على مكافحة النقيض الوحيد الظاهر والواضح (الإرهاب). بهذا، يعبّر تصريح رئيس الوزراء التونسي الحبيب الصيد بعد حادثة متحف باردو مباشرة عن هذه الحقيقة بجلاء، إذ قال: "الهجوم على متحف باردو وقع بالتزامن مع نظر البرلمان التونسي في قانون مكافحة الإرهاب". هكذا ببساطة، أسقطت "قوانين الطوارئ" ليعاد إنتاجها بأشكال أخرى، كما هو الحال بالنسبة لقوانين "مكافحة الإرهاب" في أغلب الأنظمة العربية. لم تفسّر الأنظمة العربية أسباب وجود الإرهاب. طرحت فقط حلاً واحداً يكاد يكون مستنسخاً في كل الدول العربية: مواجهة التطرّف بتعزيز الأنظمة الأمنية. أي من دون علاج أسبابه، هذا إن كان قد نتج فعلاً بشكل طبيعي، والحقيقة تقول إن أسبابه متعدّدة، لها علاقة بسياسات الأنظمة الإلغائية، واجتهاد أجهزة أمن هذه الأنظمة على إيجادها واختراعها من العدم. هكذا، أصبح «الإرهاب» عامل توحيد لجميع «المتناقضات»، إنها صفحة جديدة في تاريخ المنطقة. نتنياهو يدين، تماماً كما محمود عباس، كما أميركا، كما النظام السوري، أو التونسي الجديد بعد الثورة.. إلخ. إذاً، لسان حال الأنظمة يقول إيحاءً: عليكم أن تقتنعوا، كلّنا ضحايا، وكلنا ضد الإرهاب. هكذا تُمرّر الأنظمة الليبرالية الجديدة بعد أن أعيد إنتاجها بيسر وسهولة، وبطريقة ذكية تم فيها الالتفاف على إرادة الجماهير بعد طحنها وشرذمة من لم يمتثل للمقتضيات الأمنية تحسباً من الخطر الجديد. بهذا المعنى يمكن أن يُفهم في أي سياق جاء التصريح الثاني لوزير الخارجية الأميركي، والذي أطلق فيه اسم «الخليج الفارسي" على الخليج العربي. حيث أن الاتّفاق مع ايران حول ملفها النووي ضرورة أمنية "لإسرائيل" راعية رأس المال العالمي في المنطقة، وابقاء ايران التي تعمل على التمدّد بأذرعها "العربية" كفزّاعة في وجه دول الخليج لابتزازها. لأن إنهائها، إنهاء لابتزاز دول الخليج النفطية: هذا خطر يجب أن لا يزول! بطريقة مخطّطة ومنظّمة، استطاع رأس المال في عملية إعادة تجدّده، والتي تعني بالاستناد إلى المفكر اللبناني مهدي عامل "زمان مأزقه" أن يفرض نفسه بأشكال أكثر صلفاً، ليبتدع الجديد في ظل غياب النقيض الحقيقي، جديد هذه المرحلة "الإرهاب" الذي يوظّف في سبيله الحلال والحرام لإقناع شعوب المنطقة أن هنالك إرهاب رسمي، أقل إجراماً من الإرهاب الديني.

التلاعب الاستخباراتي بـ«جبهة النصرة»

■ ياسر بدوي

لم تعد «داعش» تشكل خطرا مصيرياً على الشعب السوري وثورته، لأن تنظيم الدولة اتخذ مساره الجغرافي، واتخذ الخندق الذي يقف فيه، كمعاد للشعب السوري، وأما الخطر الكبير فهو آتٍ من «جبهة النصرة» المتغلغلة بين الشعب السوري، وتنتشر في جميع مواقع الجيش الحر، في شمال البلاد وجنوبها، وتعقد الاتفاقات والتفاهمات المؤقتة مع فصائل الجيش الحر، وقدمت الخدمات الإنسانية والطبية والإغاثية للشعب، ما جعل النظرية التي عملت عليها تحقق أهدافها شعبياً مستفيدةً من فساد بعض الفصائل التابعة للجيش الحر.

أظهرت الضربات الأخيرة لقادة «جبهة النصرة» وتناقص الروايات حول هذه الضربات، من نفذها ومن قتل فيها والأماكن المستهدفة،عن حجم الاختراقات الأمنية للجبهة، خصوصاً أنها أتت بعد ارتفاع الأصوات عن توجه «النصرة» للانفصال عن تنظيم القاعدة الدولي، ما وسع دائرة التخمينات حول توجهات القادة القتلى، فهل هم ضد الانفصال عن القاعدة ام من المشجعين له؟ .

في كلا الاحتمالين يتضح أن الجبهة منقسمة ومخترقة، رغم السرية غير الموصوفة في عملها، فلو كانت القيادات المستهدفة ممن يرفضون الانفصال أو كان العكس، يعني وجود الاختراقات التي أدت لقتل كبار قادتها مثل ابو همام السوري، القائد العسكري العام للجبهة، مع أن المؤشر العام يقول بأن القتلى هم من يرفضون الانفصال عن القاعدة، فسيرة أبو همام الذي عاش في أفغانستان وبايع ابن لادن مصافحة، ثم انتقاله إلى سوريا والعراق ولبنان ليستقر في سوريا توحي بارتباط هذا الشخص بالقاعدة، وما فضحه لتنظيم الدولة إلا خدمة هذا الهدف .

ثانياً بث ونشر خبر نفي معلومات وكالة «رويترز» عن انفصال «النصرة» عن القاعدة»، وعبر «المنارة البيضاء» أيضاً ، ما يعني وجود الاختراقات في الاتجاهين، فحتى الآن لا يعرف تماماً من يوجه «المنارة البيضاء» من أمراء «جبهة النصرة» .

هذه الاختراقات تشير إلى أصابع النظام السوري، وأيضاً من خلال سيرة أبو همام السوري القائد العام للجبهة الذي سجن في سوريا، وأطلق سراحه بتبريرات مضحكة، مثل عدم وجود أدلة دامغة عليه ؟ وقبلها كان من قادة الجهاد في العراق بمعرفة النظام السوري، ثم توجهه إثر الإفراج عنه من السجن في عام 2005 إلى لبنان، ليعمل مع «فتح الإسلام»، فضلاً عن السياق العام لدور "جبهة النصرة" في خدمة النظام السوري، الذي يصور نفسه كمحارب للإرهاب، ويعتاش على استمرار الإرهاب وخصوصاً «القاعدة»، التنظيم المخيف للغرب .

خلال لقاء أبو محمد الجولاني أمير «جبهة النصرة» مع قناة الجزيرة في بداية العام 2013 ، كان الجولاني قد استبعد فكرة إقامة دولة أو إمارة إسلامية في سوريا، وربطها بسقوط النظام السوري، واجتماع أهل الحل والعقد في الشام، والمشاركين في الجهاد، والاتفاق معهم على إقامة الحكم الإسلامي، ولكنه بعد أيام من إعلان أبو بكر البغدادي زعيم تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) الخلافة الإسلامية، وتنصيبه خليفة المسلمين ، انتشر تسريب لقائد جبهة النصرة " أبو محمد الجولاني " وهو يخطب في مجموعة من قادته وأنصاره مبشراً بإمارة إسلامية، تقطف ثمار الجهاد في الشام، وتحارب بحسب وصفه «الانبطاحين والمتسلقين والغلاة والأفكار العلمانية» .

حالة «النصرة» الأخيرة تعكس مدى الصراع حول الساحة السورية بين الجيش الحر والتنظيمات الجهادية السلفية، ففي حين استطاعت «الجبهة الإسلامية» ضرب جبهة «ثوار سوريا» في إدلب وحركة «حزم» في حلب، تغلب الجيش الحر على قرار «جبهة النصرة» في الجنوب، الجبهة المتماسكة والقوية والمنظمة. وهناك معلومات قوية تقول إن «جبهة النصرة» في الجنوب ستعلن خلال أيام الانفصال عن القاعدة، والانضمام إلى فصائل الجيش الحر، وترفع العلم الأخضر والأبيض والأسود، فإن تحققت هذه التسريبات، تكون الجبهة الجنوبية عن حق مرشحة لقيادة سوريا المستقبل، وستؤدي حتماً إلى انشقاقات مماثلة في فروع الجبهة، حيث ظهرت بعض ملامح هذه الانشقاقات الصامتة، كما حصل مع أبو حذيفة البنشي، الذي انشق مع مجموعته عن طاعة الجولاني .

والسؤال الذي يبرز هنا، لماذا حققت جبهة النصرة هذا النجاح في الشمال وفشلت بمثله في الجنوب ؟. ربما يكون الجواب عند التنظيمات الإسلامية الأخرى، فوجود «أحرار الشام» في الشمال، وعدم قتالها «جبهة النصرة»، رغم الاختلاف بين الفصيلين، ترك «الجبهة» تحقق هذا الحضور، في حين كان «جيش الإسلام» حاسماً في عدم السماح لجبهة النصرة ابتلاع الساحة، إن كان بالتفاهم والاتفاق أو كان بالقتال، والعامل الآخر، هو الاختراق الأمني الدولي المساعد للجبهة، وفي مقدمها، الاختراق الأسدي لها، وبناء استراتيجيته الكاذبة على وجود «الجبهة» قبل أن تعلن عن نفسها مطلع العام 2012، وهذا ما منع الاتجاه نحو التعقل والمنطق في مسار «الجبهة».

وأخيراً فإن "جبهة النصرة" بطبيعتها الأمنية وعلاقاتها الاستخباراتية أسهمت في مناطق وجودها إلى حالة شقاق كبيرة بين الفصائل المقاتلة، وإلى زيادة الأوضاع الكارثية للسكان المحليين. فأمراء "النصرة" يستمدون مشروعهم من أجهزة الاستخبارات لا من الشعب أو «المسلمين» كما يدعون ، وآلية عملهم الشبيهة بآلية عمل المخابرات هي التي تقود إلى هذه النتائج الكارثية على «الجبهة» نفسها، وعلى السكان في مناطق نفوذها، وأمام هذه التطورات أين هو أبو محمد الجولاني، وهل ننتظر لنراه يظهر في منطقة تشبه جوبر التي ذهب إليها بشار الأسد إعلاميا ؟.

جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والديمقراطية (٢-٣)

د. حبيب حداد

ابن خلدون

كما أسلفنا في الحلقة السابقة، كان الفكر السياسي في الحضارة العربية وبخاصة فيما يتعلق ببناء انظمة الحكم ووظائفها فقيرا. فإذا كانت شرائع حمورابي في الدولة البابلية تعتبر سبقا مميزا في القوانين التي صاغتها البشرية في أقدم عصورها، فإن دولة العرب بعد الإسلام قد اعتمدت على الدواوين وأشكال الإدارة التي وجدتها قائمة في البلدان المفتوحة. ذلك أن الإسلام لم يطرح شكلا من أشكال الحكم ولا صيغة معينة لبناء الدولة .

واذا استثنينا مرحلة المدينة، فإن ما أعقب ذلك أي زمن الخلفاء الراشدين ومن ثم الدولة الأموية وبعدها العباسية وبقية الدول المتعاقبة أينما كانت كلها في طبيعتها وبنيتها سلطات دنيوية، وإن اتخذت من الدين مصدرا لإ ضفاء الشرعية على قيامها واستمرارها .بالمفهوم الحقيقي للدولة وتحديد مقوماتها ووظائفها واختصاصاتها لم يكن هناك شكل معين للدولة في الاسلام، بل «وأمركم شورى بينكم»، وكما جاء في الحديث النبوي «أنتم أدرى بشؤون دنياكم»، وقد رأى طه حسين في كتابه «الفتنة الكبرى» أن الدافع الأساس وراء كل الصراعات التي كانت تدور داخل دولة الخلافة إنما هو تحقيق الغلبة، والوصول الى الحكم، والتمتع بالجاه والسلطان، وإن اتخذت تلك الصراعات قناعا لها ادعاءها الإخلاص لرسالة الإسلام وقيمه السمحة.

تلك الصراعات في حقيقتها صراعات دنيوية، وإذا كان سلوك الحاكم، من حيث رغبته إقامة العدل والمساواة بين الناس، وتدبير شؤون الرعية، يختلف من واحد لآخر، فذلك يرجع الى مدى تمثل هذا الحاكم والتزامه بقيم الإسلام الداعية إلى الإخاء والعدل والتسامح والرحمة. كان يمكن للمعتزلة زمن المأمون أن يدشنوا بداية مرحلة متميزة في تاريخ الفكر العربي، لكن هذه المحاولة لم يكتب لها الاستمرار طويلا، وأجهضت أيام المتوكل . بعدها وعلى صعيد الفكر السياسي لم يشهد مسار الحضارة العربية الإسلامية إنجازات جديدة، فيما يتعلق بطبيعة الدولة ووظائفها، فلا «المدينة الفاضلة» للفارابي ولا كتاب «الأحكام السلطانية» لأبي الحسن الماوردي أضافا شيئا هاما إلى تراث الفكر السياسي العربي. بل إن الماوردي في كتابه كرّس سلطة الحاكم المطلقة باعتباره ظل الله على الأرض، وأنه مخول بتغيير أحوال الرعية التي يسوسها حتى تتوافق مع رغباته ومع الصورة التي يريدها لها، وهو مثل غيره أوصى الحكام بالعدل والتسامح وأوصى الرعية بالقبول والطواعية التامة لهؤلاء الحكام، أما أفكار ابن رشد في أواخر العصور الوسطى، وبعد النكبة التي حلت به أيام الخليفة المنصور، فإنها لم تجد طريقها لرفد وإغناء الفكر السياسي العربي، بل هاجرت إلى أوروبا لتشكل إسهاما معتبرا في النهضة الأوروبية الحديثة، أما ابن خلدون واضع اللبنات الأولى في تأسيس علم العمران البشري، أي علم الاجتماع، كما عرف فيما بعد، فقد ركز في مقدمته على وصف الواقع الذي عاصره في «تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر»، وذلك في محاولة التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى زوال الممالك والسلطات والحلول مكانها، وقد تركزت نظرته كما هو معروف في تصور أن تطور المجتمعات والدول التي تحكمها تستمر في دائرة مغلقة، فبعد أن تحقق القوى والقبائل الغازية التي توحدها وتشدها العصبية الدينية او القبلية، الغلبة على الدولة القائمة التي تكون قد ترهلت وفسدت وضعفت، فإن الدولة الجديدة تمر بعد فترة قوة وازدهار بنفس الدورة التي سارت فيها سابقتها، لتواجه بعدها نفس المصير، تلك هي جدلية البادية الحاضرة التي استند اليها ابن خلدون في تفسير دوال الحكومات والأحوال في زمنه و في البلاد التي عاش فيها، وهو تفسير لا يتفق مع تطور المجتمعات الأخرى في عصره، وخاصة في البلدان الأوروبية التي عرفت تطورا وتقدما مضطردا، كما رأينا، نقلها من سلطة الكنيسة المطلقة الى الملكيات المطلقة في إطار مجتمع اقطاعي لا مركزي، ثم إلى الثورات الاجتماعية التي أرست أسس ودعائم بناء الدولة الحديثة. وعندما جاءت الصدمة الكيانية ُثر غزوة نابليون بونابرت إلى مصر أوائل القرن التاسع عشر كان لها في الواقع جانبان، أحدهما إيجابي وهو تواصل وتعرف مجتمعات البلدان العربية على مختلف مجالات حياة المجتمعات الأوروبية الصاعدة في طريق الرقي والتقدم، والثاني ضرورة مواجهة نتائج هذه الصدمة التي ترافقت بمطامع الهيمنة والاحتلال.

اذا حاولنا هنا استرجاع السياق التاريخي لسيرورة الفكر السياسي العربي، ابتداء من مطلع القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، تاريخ استقلال معظم البلدان العربية، وذلك في احتكاكه وتفاعله مع الفكر الأوروبي الذي كان يشهد سيادة دور العقل وانحسار الفكر الغيبي من جهة، وصعود الأفكار الليبرالية والديمقراطية والعلمانية من جهة ثانية، فلا بد أن نقف عند محطات مهمة شكلت في وقتها دعوات جادة لكي تأخذ شعوب المشرق وخاصة شعوب البلدان العربية بالأساليب والمناهج التي أخذت بها وطبقتها الشعوب الأوروبية في أنظمة الحكم، وفي مجال الحريات الفردية والعامة، فحققت بذلك نهضتها وانتقلت من الظلمات إلى النور، وأصبحت تضطلع بدور المركز والقيادة بالنسبة للحضارة الإنسانية الشاملة.

من تلك المحطات المهمة، الخلاصة التي جاء بها رفاعة رافع الطهطاوي بعد انتهاء رحلته التعليمية إلى باريز، كما لابد من الإشارة الى أهمية الأفكار التي طرحها خير الدين التونسي في كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»، مرورا بالدور التنويري لرواد النهضة الآخرين، وفي مقدمتهم بطرس البستاني، وجمال الدين الأفغاني، وشكيب أرسلان، ومحمد عبده، وفرح أنطون، ونجيب عازوري، وعبد الرحمن الكواكبي وآخرون.

هكذا ظلت أوضاع المجتمعات العربية عشية الاستقلال، وبعد مرور نصف قرن على استقلالها، وحتى تفجر انتفاضات الربيع العربي، أمام تركة مجتمعية ثقيلة وفي ظل أنظمة سلطانية تتحكم بمصير البلاد والعباد، وخلال هذه المرحلة خاضت الشعوب العربية كفاحا متصلا، وعرفت تجارب متعددة للتحرر من واقع التخلف والتجزئة والتبعية واللحاق بمسار العصر، غير أن هذا الكفاح لم يكلل حتى الآن بالنجاح المطلوب، وهذا راجع من وجهة نظرنا إلى تخلف الفكر السياسي العربي في تياره الرئيسي الذي ظل حتى الوقت الراهن ضحية صراع الإشكاليات والثنائيات التي شلته وأفقدته القدرة على القيادة وبناء المستقبل المنشود.

فمن الصراع حول اعتماد طريق الإصلاح التدريجي وتراكم المنجزات إلى انتهاج سبيل الانقلا ب والثورة وحرق المراحل، إلى المناداة بالعدالة والمساواة أو ما يسمى بالديمقراطية الاجتماعية بديلا عن الديمقراطية السياسية، إلى المناداة بتحقيق الوحدة العربية، ومن ثم التوجه لتحرير فلسطين، أم أن تحرير فلسطين أولا وبقية الأراضي العربية المحتلة سيفتح الطريق نحو الوحدة العربية، وهل تجاوز حالة التخلف هو بالرجوع إلى التراث والتمسك بأصالتنا وخصوصيتنا أم بالقطع مع هذا الماضي الذي يعتبر قيدا على قدرتنا في امتلاك مقومات وشروط المعاصرة؟. والأخطر من ذلك أن المجتمعات العربية ما تزال تياراتها السياسية تتصارع، ونحن في القرن الواحد والعشرين، حول طبيعة الدولة التي تجسد إرادتها وتحقق لها اهدافها في الحرية والكرامة والتقدم: دولة دينية تعيدنا لعصر الخلافة الراشدة أم دولة عسكرية تضمن لنا الأمن والأمان في ظل حاكم مستبد عادل أم أننا نستحق بديلا آخر بفضل وعينا وتصميمنا شأن امم العالم المتحضرة ؟ واذ يستمر صراع الثنائيات المدمر في مجتمعاتنا التي تواجه اليوم أقسى التحديات الوجودية، ألا يجدر بنا أن نطرح على أنفسنا هذا السؤال المقلق: ألسنا ما نزال نعيش في نهايات العصر الوسيط ؟.

في الحاجة العربية إلى إصلاح حقيقي

د. عبدالله تركماني

من المؤكد أنّ تواتر موجات الإصلاح في العالم العربي، التي ارتبطت باللافتات الكبيرة والشعارات الضخمة وتحدثت دائماً عن «اللحظة التاريخية» و«الإصلاح الشامل»، كلها لافتات لا تعبّر عن جوهر مستقر أو فكر واضح. كما أنّ عملية الإصلاح لم تتم أبداً بآلية تنفيذ مستمرة وفقاً لجدول زمني محدد، بل وجدت الحكومات العربية مبررات دائمة في التأجيل أحياناً، والنكوص أحياناً أخرى، بدعوى الوضع الإقليمي والمخاطر في المنطقة، فتأجلت كل البرامج الجادة لتطوير التعليم والارتقاء بالثقافة وتوطين التكنولوجيا ودمقرطة الحياة السياسية، وحلت بديلة عنها المواقف المظهرية والخطط العاجلة واسترضاء العامة، بالنفاق تارة وبتزييف الحقائق تارة أخرى.

وفي الواقع ترتكز عملية الإصلاح الجادة على المؤسسات والسياسات، ثم مناخ الثقة الذي تصنعه العلاقة بين المؤسسة والسياسة في إطار حكم ديموقراطي يعبّر عن إرادة الشعوب وتطلعات الأمم. والأمر الملاحظ في عالمنا العربي أنّ الحاكم الفرد أقوى من المؤسسة، بينما المطلوب هو العكس تماماً، لأنّ المؤسسة باقية، بينما الحاكم الفرد متغيّر، إلا أنّ التجربة العربية المعاصرة طبعت في الأذهان دائماً مفهوم التركيز على الحاكم الفرد وتضخيم دوره والإقلال من قيمة المؤسسة، وجعلها مطية له وأداة لتحقيق طموحاته وأطماعه بغض النظر عن المصلحة العامة. وإذا كنا نفكر في الإصلاح، فإننا يجب أن نعي هذه النقطة جيداً لأنها نقطة محورية وعلامة فارقة بين التأخر والتقدم، فالدولة تقوم على المؤسسات، لا على بضعة أفراد، والدولة القوية تتميز بوجود مؤسسات راسخة ذات تقاليد ثابتة لا تتأثر بتغيير الأفراد أو تناوب القيادات.

أما السياسات التي تصب – في النهاية – في خانة القرارات الأساسية التي تتخذها الدولة في المواقف الوطنية والتحولات المصيرية، فإنّ نجاحها مرتبط بكفاءة المؤسسات. وهنا تبرز أهمية مناخ الثقة الذي يوفق بين التقاليد المستقرة للمؤسسات والمرونة المطلوبة في السياسات، وغني عن البيان أنّ مناخ الثقة لا يتحقق بغير الحريات الواسعة والمشاركة السياسية القوية والطرح المستمر للأفكار والمبادرات التي تحيل الدول العربية إلى قوة فاعلة ولا تجعلها عالة على العصر.

ومن المفيد أن نشير هنا إلى ملاحظات ثلاث: أولاها، أنّ الحديث عن الإصلاح تحول لدينا إلى ما يمكن تسميته بـ «موضة سياسية»، فأصبح يتحدث عنه الجميع، ربما من دون مضمون حقيقي أو اقتناع كامل. كذلك فإنّ الإصلاح أصبح أمراً تنظر إليه الأطراف المختلفة كل من زاويته، وجرت عملية تحميل للمسؤولية من كل طرف على عاتق الطرف الآخر، وكادت تتوه الحقيقة إلى حد كبير، كما تبنت الإصلاح ذاته قوى هي أبعد ما تكون عنه، وهي تتاجر به. وثانيتها، أنّ هناك توجساً من تعبير الإصلاح، فالنظم ترى فيه إشارة سلبية إليها، بينما ترى فيه أوساط واسعة من العامة احتمالاً للمساس بهويتها، خصوصاً عندما جرى حديث متكرر حول الإصلاح الثقافي، بل وتجديد الخطاب الديني أيضاً. وثالثتها، أنّ في ذاكرتنا العربية موجات إصلاح ونوبات تغيير، لذلك فإننا يمكن أن نتبنى تياراً إصلاحياً ذاتياً منفتحاً على ثقافة العصر ومعطيات مجتمع المعرفة.

وكي لا يبقى هدف الإصلاح شعاراً غائماً كغيره من الشعارات، فلا بد أن تتوافر فيه الشروط الأربعة التالية:

1 ـ التأسيس لحياة ديموقراطية دستورية تتجاوز حكم التسلط، وتكون قابلة للتطور، حسب حاجة تقدم المجتمع وتطلعاته، وحسب المعايير العامة التي كرستها المواثيق العالمية.

2 ـ تطوير وتطهير الجهاز الحكومي وسائر الإدارات بما يتلاءم ومنطق دولة القانون والمؤسسات، فالديموقراطية وسيلة غايتها الحكومة الرشيدة.

3 ـ أن يكون في مقدمة واجبات هذه الحكومة الرشيدة السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، بما يتجاوز معسكري الغنى الفاحش والفقر المدقع، ويتفادى تفجير الصراعات الأهلية والنزعات المتطرفة وانقسام الوطن بين من يملكون ومن لا يملكون.

4 ـ التأسيس لمؤسسات مجتمع مدني حرة في ضميرها ورأيها ومسلكها القانوني، قادرة على الخروج من بوتقة العصبيات التقليدية من تكوينات قبلية وطائفية ما قبل وطنية، في إطار من الفكر المنفتح والحوار المسؤول.

إنّ تأجيل عمليات الإصلاح الداخلي للمجتمعات العربية، بحجة القضايا الكبرى والمعارك القومية وبدعاوى مثل «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» وغيرها، إن لم يكن سذاجة وتبسيطاً مخلاً، فهو موقف يصب – عملياً – في خانة المستفيدين والمنتفعين من تأجيل الإصلاح وتأخيره، وهم حراس الفساد المقيم الذين يتمنون مثل هذه الانشغالات الشعبية بالمعارك الكبرى بل وينفخون في نارها ليخلو لهم جو العبث بالمقدرات العامة.

وطبيعي أنّ أي مشروع للإصلاح، بعد عقود من الجمود، لا يملك عصا سحرية وحلولاً عاجلة لكل شيء، وإنما هو البداية الصحيحة، والخطوة التاريخية السليمة، لفتح الأبواب وتمهيد الطريق لمسيرة الإصلاح والتغيير. المهم أن يبدأ التوجه الصحيح والمخلص نحو هدف الإصلاح الشامل من دون تأخير وتسويف، وبعدها فهي مسؤولية الوطن كله ومختلف قواه في نقل المشروع الإصلاحي، في تطوره الطبيعي، إلى آفاقه المتوافق عليها.

إنّ دوائر الحكم المغلقة خلقت من السلطة في العالم العربي مركز جاذبية لبعض عناصر الولاء وعنصر طرد لبعض عناصر الثقافة، ما أدى إلى هوة بين المنتمين إلى النظم والأغلبية الصامتة التي اختارت اللامبالاة طريقاً، وثرثرة النقد بديلاً من التحرك السياسي أو العمل العام. وقد يقول قائل إنه من الطبيعي أن تكون للحكم – أي حكم – دوائر مغلقة، فالمطبخ السياسي في النهاية يحتوي مجموعة صنع القرار، وهذا أمر متفق عليه ولا جدال فيه، ولكنّ المشكلة الحقيقية هي ديمومة المسؤولين داخل الدائرة الواحدة، بحيث يبقى بعضهم لما يقترب من الثلاثين عاماً أو يزيد في منصبه، وهذه ملاحظة تستحق التأمل لأنّ عطاء المسؤول في الموقع الواحد لا يمكن أن يكون متجدداً ومؤثراً في ظل ظروف الاستمرار الذي يجب أن يخضع لحدود العمر الافتراضي لدينامية البشر في المنصب الواحد، فإذا ما تجاوزوه فقدوا الصلاحية الذهنية وأصبح عملهم تكراراً رتيباً غير فعّال، فضلاً عن ما يمثله ذلك من جناية على الأجيال الجديدة وحرمانها من فرص عادلة.

إنّ حيوية النظم مستمدة – أساساً – من تدفق الدماء الجديدة وجذب العناصر المتميزة والحملات اليقظة ضد الفساد المالي والإداري، بل والسياسي أيضاً، لذلك فإنّ النظم التي تعتمد على الدوائر المغلقة لا تخرج منها العناصر المترهلة بسهولة ولا تدخل إليها العناصر الشابة القادرة إلا بصعوبة أيضاً، بحيث تبدو في النهاية مثل البحيرات الراكدة التي لا تتدفق إليها مياه من المنبع ولا تخرج منها مياه إلى المصب. ومن هنا الحاجة إلى إعادة الصياغة والبناء والتركيب للحياة والمجتمعات العربية على أسس جديدة باستثمار الطاقات المعطلة والانخراط في إعمال مفهوم الجدوى للمفاهيم والقيم والنظم، التي تثمر معرفة وثروة أو قدرة وقوة، بها نحسّن السمعة ونستعيد الكرامة المهدورة.